مؤقت

مجلس الأمن

السنة السادسة والخمسون

الجلسة ٤٣٧٥

الثلاثاء، ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، الساعة ١٧/٤٥

نيويورك

الرئيس:	السيد لفيت	(فرنسا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد غرانوفسكي
	أوكرانيا	السيد كوتشنسكي
	أيرلندا	السيد كور
	بنغلاديش	السيد أمين
	تونس	السيد الجراندي
	جامايكا	الآنسة دورانت
	سنغافورة	السيد محبوباني
	الصين	السيد شن غوفانغ
	كولومبيا	السيد فالديفيسو
	مالي	السيد توري
	موريشيوس	السيد كونجول
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جيرمي غرينستوك
	النرويج	السيد كولبي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد هيوم

جدول الأعمال

النظر في مشروع تقرير مجلس الأمن المقدم إلى الجمعية العامة

01-53915 (A)
0153915

افتتحت الجلسة الساعة ١٧/٤٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

النظر في مشروع تقرير مجلس الأمن المقدم إلى الجمعية العامة

الرئيس (تكلم بالفرنسية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في تقريره السنوي الى الجمعية العامة، الذي أعدت الأمانة العامة مشروعه.

معروض على أعضاء المجلس مشروع تقرير مجلس الأمن إلى الجمعية العامة عن الفترة من ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ إلى ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠١، كما عممه الموظف المسؤول في إدارة الشؤون السياسية في ٢٧ آب/أغسطس ٢٠٠١، وتصويب له.

وأود الإعراب عن بالغ تقديري وتقدير مجلس الأمن للأمانة العامة على العمل الذي قامت به لإعداد هذا التقرير.

أدعو الآن مساعد الأمين العام للشؤون السياسية للإدلاء ببيان تفسيري.

السيد فال (مساعد الأمين العام للشؤون السياسية) (تكلم بالفرنسية): أعدت الأمانة العامة مشروع التقرير السنوي لمجلس الأمن إلى الجمعية العامة عن الفترة من ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ إلى ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠١، الذي سيتم تقديمه إلى الجمعية العامة بموجب الفقرة ٣ من المادة ٢٤، والفقرة ١ من المادة ١٥، من ميثاق الأمم المتحدة، وفقا للصيغة المنقحة التي اتفق عليها مجلس الأمن في عام ١٩٧٤ ثم نقحها بعد ذلك في الأعوام ١٩٨٥ و ١٩٩٣ و ١٩٩٤ و ١٩٩٥ و ١٩٩٧ و ١٩٩٨.

وتقدم صيغة مشروع التقرير المعروض على المجلس دليلا لأنشطة المجلس بأسلوب موجز. وينبغي التنويه بأنه بالإضافة إلى التغطية المكثفة الواردة في الجزء السادس لعمل هيئات المجلس الفرعية، تندرج التقارير السنوية للجنة الجزاءات في التذييل الثالث عشر للتقرير، وفقا لمذكرة رئيس مجلس الأمن بتاريخ ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، الوثيقة S/1998/1016. علاوة على ذلك، وبموجب التفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس بكامل هيئته بتاريخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، أرفقت البيانات التي أدلى بها الرئيس للصحافة عقب مشاورات المجلس بكامل هيئته بالتقييمات الشهرية التي أعدها الرؤساء السابقون بناء على تقديرهم.

وكما أشار الرئيس، قام الموظف المسؤول في إدارة الشؤون السياسية بتعميم مشروع التقرير بتاريخ ٢٧ آب/أغسطس ٢٠٠١ على أعضاء مجلس الأمن الحاليين وعلى الأعضاء الذين انتهت فترة عضويتهم بتاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، للاستعراض والتعليق، إذا كان لديهم أي تعليق. كذلك معروض على المجلس تصويب يتضمن تغييرات طلبها عضوان في المجلس وإضافة وضعتها الأمانة العامة.

السيد محبوباني (سنغافورة) (تكلم بالانكليزية): قررنا اليوم الموافقة على اعتماد مشروع التقرير هذا، إلا أننا نود أن نسجل موقفنا بأننا نفعل ذلك على مضض وبتحفظات. إننا نشعر بأن من واجبنا تسجيل هذا الموقف لأننا على الأرجح سننتقد التقرير بشدة عند مناقشته في الجمعية العامة، ومن الإنصاف أن نتكلم الآن بصراحة - قبل أن يسألنا أحد عن سبب عدم مصارحتنا وقت اعتماده، ما دمنا ننتقده إلى هذا الحد. وعندما نفعل هذا، نود التأكيد على أننا لا ننتقد أي موظفين في الأمانة العامة، أو في الحقيقة أيا من زملائنا. إننا نعلم أنه تم القيام بقدر كبير من العمل الشاق وبذل الجهد لإعداد مشروع التقرير هذا، ونحن نحيي الذين بذلوا هذا الجهد.

لكن المؤسف لنا أن نجد الناتج النهائي غير مرض. فمن ناحية تنوير الجمعية العامة عن العمل الفعلي الذي يتم في المجلس، فأعتقد أن التقرير لا يفي بهذا الغرض. ونحن لسنا متأكدين تماما من السبب في هذا. ومن المحتمل أن يكون السبب عدم وجود وقت كاف لدينا لمناقشة مشروع التقرير هذا بشكل متعمق. ويحتمل أن يكون السبب أن مشروع التقرير هذا هو نتاج قرارات عديدة اتخذت في فترة امتدت ٣٥ سنة، وغالبا دون إثارة التساؤلات حولها.

وللاستشهاد بمثال واحد فقط، نقول كما قلتم سيدي، إن مشروع التقرير هذا يغطي الفترة من ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ إلى ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠١. وهذا يقسم فترتين رئاسيتين إلى النصف.

ولا ندري ما المنطق وراء هذا، ولكن من الواضح أن هذا القرار قد اتخذ قبل ٣٥ سنة ولم يراجع منذ ذلك الحين.

ومما له نفس الأهمية أننا اتفقنا، في أحدث قرار اتخذناه، على إضفاء طابع تحليلي أكبر على هذا التقرير. وأعتقد أننا إذا ما حكمنا عليه بذلك المعيار، فمن الواضح أن هناك مجالا للتحسن.

وقد ذكرنا بعض هذه التحفظات عندما ناقشنا هذا الأمر في المجلس، ولكن، كما قلتم، سيدي الرئيس، غادر القطار المحطة هذه السنة، ولذلك اتفقنا على أن نبقى على متنه.

ونود أيضا أن نجعل من الواضح جدا، مع ذلك، أننا نرى أن الوقت قد حان لاستعراض هذا التقرير والطريقة التي يرفع بها مجلس الأمن تقريره إلى الجمعية العامة. فهذه في نهاية الأمر نقطة رئيسية مذكورة في الفقرة ٣ من المادة الرابعة والعشرين، من ميثاق الأمم المتحدة، التي تقول

”يرفع مجلس الأمن تقارير سنوية، وأخرى خاصة، إذا اقتضت الحال إلى الجمعية العامة لتنظر فيها“.

وفي الحقيقة، ينبغي لنا، كلما نقوم بتنفيذ مسؤولياتنا المترتبة بموجب الميثاق، أن نفعل ذلك على أفضل نحو ممكن.

وفي ذات الوقت، زاد التقرير طولا على مر السنين. وبناء على تقدير تقريبي بواقع ٦٠٠ دولار للصفحة الواحدة، فإن مشروع التقرير هذا سيكلفنا ٣٤٠ ٣٥٠ دولارا. وأعتقد أننا إذا كنا سننفق هذا القدر من المال، فمن العدل أن نقوم باستعراض الناتج الذي نحصل عليه.

نحن، بالطبع، سعداء جدا بأن أعضاء المجلس اتفقوا على إحالة هذا الموضوع إلى الفريق العامل غير الرسمي التابع لمجلس الأمن المعني بوثائق مجلس الأمن والمسائل الإجرائية الأخرى. ونأمل أن يجتمع هذا الفريق العامل غير الرسمي قريبا ليبدأ استعراض السبل اللازمة لتحسين التقرير، وبما أن هذا الفريق العامل غير الرسمي لا يجتمع كثيرا، فأعتقد أنه بقدر ما يسرع بعقد اجتماعه، يكون ذلك أفضل لعملنا.

أخيرا، لما كان المقصود بالتقرير أن يقدم إلى أعضاء الجمعية العامة، فإننا نأمل أن يقدم لنا أعضاؤها، في مناقشة هذه السنة في الجمعية، إفادتهم بشأن التقرير شكلا ومضمونا، وأن نتمكن من الأخذ بهذه الإفادة في إعداد تقرير السنة المقبلة.

السيد فالديفيسو (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): فيما يتعلق بهذا البند، أود أن أقول أنا أيضا، تسجيلا لموقفنا، ورغبة في إدراج ذلك في تقرير السنة المقبلة، ينبغي لنا ألا نقتصر على سماع توضيح من الأمانة العامة – من السيد فال – ولكن ينبغي لأعضاء المجلس أيضا أن يعلقوا على الموضوع.

تذكر في المقدمة عدة ظروف كانت قد أخذت في الاعتبار بغية تحسين الناتج. وكما قلنا في المشاورات، وكما قال السفير محبوباني، يقول التقرير، على سبيل المثال، إنه اعتمدت في عام ١٩٩٧ تدابير جديدة بغية إضفاء طابع تحليلي أكبر على

التقارير السنوية المقبلة. و لم يتحقق ذلك الهدف، على الأقل فيما يتعلق حتى الآن بالتقارير الثلاثة الأخيرة.

ومن الناحية الأخرى، اجتمع بعض أعضاء المجلس في مناسبات عديدة بالفريق العامل التابع للجمعية. وقد قيل، في هذه السنة والسنة الماضية أيضا، ينبغي تحسين التقرير وجعله أكثر فائدة. ونحن الأعضاء الذين تنتخبهم الجمعية لتمثيلها كأعضاء غير دائمين في المجلس نتحمل مسؤولية إضافية في هذا الصدد.

وأنا مقتنع بأننا يمكننا ويجب علينا تحسين محتويات التقرير، لوصف أعمال المجلس بشكل أفضل، وكذلك لضمان استخدام التقرير بصورة أفضل. وكما قيل، وكما لوحظ في المشاورات، لا يجوز لهذه التعليقات بأي حال أن تمنعنا من تقدير العمل القيم الذي اضطلعت به الأمانة العامة في تجميع المعلومات وتنظيمها وفقا للإرشادات والمبادئ التوجيهية التي وضعها المجلس.

غير أن التقرير لا يزال مصاغا لتوفير المعلومات – ليكون خلاصة وافية من البيانات يمكن الرجوع إليها بسهولة إذا ما استعملنا التكنولوجيا الحديثة ببساطة. وما نحتاج إليه هو تقرير أكثر مرونة وأكثر جاذبية: تقرير يمكن أن يوفر انعكاسا دقيقا لما ينجز هنا، وتقرير يمكن أعضاء المنظمة الآخرين من فهم علاقة المجلس مع الهيئات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة بشكل أفضل.

ولذا فإننا ندعم الجهود التي يجري بذلها. وقطعا ستقدم مقترحات في هذا الصدد. ونحن سنشارك في المناقشة التي ستجرى في الجمعية، ونأمل أن نقدم بدائل في الوقت المناسب تحظى بتأييد أعضاء المجلس الآخرين.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): كما يكون ممثلو الوفود الجالسون في القاعة ولكن ليس على الطاولة قد فهموا، أجرى المجلس مناقشة بناءة أثناء مشاوراته بشأن السبل الكفيلة بزيادة فائدة تقرير المجلس السنوي الذي يرفعه إلى الجمعية العامة.

وأعتقد أن من الخير أن تستعرض، من وقت إلى آخر، الإجراءات التي تصبح سنة بعد أخرى أمرا روتينيا. والمجلس ليس الهيئة الوحيدة في الأمم المتحدة التي تتأثر بالروتين، ولكنه يرغب، كلما أمكن ذلك، في تحسين أساليب عمله. وأحد الأمثلة على ذلك شفافية اجتماعاتنا. بل نحن في الواقع نحاول زيادة عدد جلسات المجلس المفتوحة لجميع أعضاء الأمم المتحدة. وكانت هذه هي الحالة بالنسبة للبلدان المساهمة بقوات. واعتمدنا القرار ١٣٥٣ (٢٠٠١) وتمكنا من تنفيذه في هذا الشهر، من خلال اجتماعين طويلين تضمنا حوارا ومشاورات مع البلدان المساهمة بقوات، فيما يتعلق بسيراليون وإثيوبيا وإريتريا.

واسمحوا لي أن أضرب مثلا ثالثا، رغم أن هناك المزيد. لقد بدأنا مناقشة على مستوى السفراء بشأن التقرير السنوي الذي يقدمه مجلسنا إلى الجمعية. وسيجتمع الفريق العامل بعد بضعة أيام، حتى أنه – كما قال السفير محبوباني – عندما يغادر القطار المحطة هذه السنة، سيغادرها أيضا بروح من الإصلاح، بهدف تحسين إعداد التقرير وتحقيق أقصى قدر من فائدته للجمعية العامة.

هل لي أن أعتبر أن المجلس يعتمد مشروع التقرير، بصيغته المصوبة؟

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

سيعكس هذا القرار في مذكرة من رئيس مجلس الأمن، تصدر في الوثيقة S/2001/876.

بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٠.